

السياسة النقدية و النمو الاقتصادي في الجزائر

بن دحمان محمد الامين

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

بوريش نورالدين

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

med-amin8586@live.fr

cours d'une période de libéralisation financière, depuis le début des réformes financières de l'année 1986 et l'année 2012.

Mots clés : Libéralisation financier, Répression financier, Co intégration, Croissance économique.

ملخص

سوف نقوم بدراسة قياسية لاختيار مدى وجود علاقة بين المؤشرات النقدية المحققة في الجزائر خلال فترة التحرير المالي و معدلات النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة، لأن وجود علاقة ايجابية معناه أن التحسن الحاصل في المؤشرات النقدية خلال التحرير المالي كان له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي أي تأكيد الفرضية الموضوعة في بداية الدراسة ، أما اذا لم تكن هناك علاقة فمعناه رفض الفرضية ، وذلك باستعمال تحليل التكامل المتزامن (l'analyse de la cointégration) الذي يسمح بتعريف وتحديد العلاقة الحقيقية بين متغيرين بصفة واضحة عن طريق البحث عن وجود موجه (vecteur) التكامل المتزامن وإلغاءه دون تأثير اذا اقتضى الأمر.¹

Résumé :

Dans ce papier nous allons enregistrer une étude sur l'existence d'un lien entre les indicateurs monétaires obtenus en Algérie pendant la période de libéralisation financière et le taux de croissance économique au cours de la même période, parce que la présence d'une relation positive signifie que l'amélioration des indicateurs monétaires grâce à la libéralisation financière a eu un impact positif sur la croissance économique de toute confirmation de l'hypothèse placé au début de l'étude, mais s'il n'y avait pas une relation, cela signifie le rejet de l'hypothèse, tout en utilisant (l'analyse de la Co intégration) qui permet la définition et l'identification de la vraie relation entre deux variables comme évidente par la recherche de la présence d'un (vecteur) synchrone et annuler l'intégration sans impact si nécessaire. Les données que nous allons compter dans cette étude appartiennent à l'Algérie au

1 Régis Borbonnais « Econométrie » 4eme édition
DUNOD P279

التطور المالي، و زيادة معدل الاستثمارات الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي لهذه الدول.

ولقد لقي نموذج التحرير المالي دعم ومساندة الكثير من الاقتصاديين أمثال (Molho (1986، (Cho(1984، (Fry(1978، (1980، (galbis (1977)، و الذين ساهموا كذلك بتطويره و إثرائه بأفكار جديدة، إلا إنه في المقابل هذا الدعم لقي الكثير من الانتقادات، حيث رأو فيه مصدر لإضرابات و الأزمات المالية وانه غير مناسب لوضعية والخصوصية الاقتصادية لدول النامية.

و الجزائر كغيرها من دول النامية وجدت نفسها مجبرة على إتباع سياسة التحرير المالي بهدف التخلص من الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي التي كانت تنتهجها منذ الاستقلال، و تطوير نظامها المالي والمصرفي من أجل دعم وتيرة النمو الاقتصادي، حيث قامت بغيت ذلك بتباعد جملة واسعة من الإصلاحات المالية، ابتداء من صدور قانون القرض والبنك لسنة 1986 ثم قانون 1988 الخاص بالجهاز البنكي والمالي، إلا أن الإصلاح الحقيقي الذي قامت به السلطات النقدية الجزائرية هو الذي تضمنه قانون النقد و القرض لسنة 1990، بحيث كان بمثابة البداية الحقيقية لسياسة التحرير المالي في الجزائر، فقد سمح بإعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري والارتفاع بالقانون المصرفي إلى مصاف التشريعات المصرفية الخاصة بالدول المتقدمة، كما سمح بإنشاء العديد من المؤسسات المالية والبنوك الخاصة والأجنبية.

فبعد مرور أكثر من العقدين لتطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر من حقنا أن نقوم بتقييم نتائج تطبيق هذه السياسة، و لهذا فان إشكالية دراستنا تصب في هذا المسعى حيث تحاول تقييم نتائج تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر.

والمعطيات التي سوف نعتمد عليها في هذه الدراسة تخص الجزائر خلال فترة التحرير المالي، أي منذ بداية الإصلاحات المالية في سنة 1986 وإلى سنة 2012.

المقدمة

يشهد العالم اليوم العديد من التطورات الجذرية و المتسارعة في الساحة الاقتصادية، أدت إلى حدوث تغييرات هامة ذات آثار بعيدة المدى، حيث تمثل في اتجاه معظم دول العالم لتبني سياسات الاقتصاد الحر و بروز آفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحرير التجارة، عملاقة المؤسسات الاقتصادية و تعزيز قدرتها الإنتاجية والتصديرية من خلال الميزة التنافسية والتخصص و إعادة الهيكلة والدخول في تحالفات إستراتيجية الخ.

و يعد التحرير المالي أحد معالم النظام الجديد و أهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال العقد الأخير من القرن العشرين و قد ارتبطت سياسات التحرير المالي ارتباطا وثيقا بهيمنة السياسات الليبرالية كسياسات اقتصادية عامة وكذلك بموجة التوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي التي تشهدها غالبية الدول.

فنموذج التحرير المالي التي طبقته اغلب دول العالم يعود بأساس إلى أعمال كل من « MC Kinnon Shaw » "1971" اللذان يؤكدان على ضرورة تحرير الأنظمة المالية وذلك من خلال: إلغاء السقوف المفروضة على أسعار الفائدة، التقليل من معدل الاحتياطي القانوني، إلغاء القيود المتعلقة بدخول المؤسسات المالية و البنوك الأجنبية، تحرير حساب رأس المال، وهما يعتبران التحرير المالي بمثابة وسيلة بسيطة و فعالة للخروج من حالة الكبح المالي التي عانت منها خاصة الدول النامية، وكما يعتبر أداة فعالة لتعزيز دور النظام المالي في تعبئة الموارد المالية و تحقيق

إشكالية الدراسة:

ادن على ضوء ما سبق نعرض إشكالية الدراسة و تتمثل فيما يلي:

هل كان لتطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر اثر ايجابي على فعالية السياسة النقدية و دفعت بوتيرة النمو الاقتصادي ؟

فرضيات الدراسة :

و لأجل الإجابة عن إشكالية الدراسة يمكننا طرح الفرضية التالية:

إن الارتفاع المحقق في معدل النمو الاقتصادية لا يمكن مراده إلى التحسن في المؤشرات النقدية و المالية المحصل عليها في الجزائر خلال فترة تطبيق سياسة التحرير المالي؟

الدراسات السابقة:

يوجد بطبيعة الحال بعض الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليه من اجل انجاز هذه الدراسة ،يمكن أن نذكر من بينها:

تعتبر أعمال كل من E.schaw 1973 و McKinnon 1973 هي الأعمال الأصلية المؤسسة لنظرية التحرير المالي.

- أعمال E.schaw و R.Mckinnon سنة

1973²، إن المساهمة الرئيسية لنظرية

McKinnon تكمن في إعادة صياغة دالة

طلب على النقود تتلاءم مع وضعية اقتصاد

نامي يتميز بضعف هيكله المالية وتخلف

نظامه المصرفي وعدم تنوع وتطور الأدوات

² AMAIRA Bouzid 24èmes Journées d'Economie Monétaire et Bancaire Rennes, 14 et 15 juin 2007 La théorie originelle de Mac Kinnon - Shaw : Vérification empirique des hypothèses néo-libérales pour les pays du Maghreb arabe P3

المالية، وفي ظل هذه الوضعية فإن أهم مصدر لتمويل الاستثمار هي الودائع المتراكمة لدى الجهاز المصرفي والادخار من الدخل الجاري .كذلك فإن ماكينون يرى أن النقود باعتبارها وسيلة دفع فإنها تعتبر الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية، و بهذا تصبح النقود في هذه الدول قناة إلزامية لتراكم رأس المال أو ما أطلق عليه ماكينون ب« تكاملية النقود ورأس المال» .

$$\frac{M}{P}(1) = f\left(y, \frac{I}{Y}, (d - \pi^a)\right) \dots\dots\dots$$

(1) دالة الطلب على النقود

$\frac{M}{P}$ مخزون النقود

y الدخل الوطني الخام

$\frac{I}{Y}$ معدل الاستثمار

d معدل الفائدة الاسمي

π^a معدل التضخم السابق

$(d - \pi^a)$ معدل الفائدة الحقيقي

وتكملة لما كتبه ماكينون (1973) حول دور التحرير المالي في تحقيق مستويات أكبر من النمو الاقتصادي، فإن (1973) E.schaw يرى أن الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية، والتي يجب أن تتحدد في السوق حسب العرض والطلب على الموارد المالية بشكل يعكس الندرة النسبية للادخار.

ويتضح من خلال تحليل E.schaw و McKinnon أن وجود معدلات فائدة حقيقية منخفضة سالبة ومتطلبات الاحتياطي الضخمة المفروضة على البنوك بالإضافة إلى إجبارية توجيه الائتمان تؤدي جميعا إلى قطاع مالي مقيد يتميز :

dutt (1991) لاحظا أن للتحرير المالي آثار جد ايجابية على المنظومة البنكية و النظام المالي ككل و أن التطور المالي يرفع وتيرة النمو الاقتصادي وبالتعدي فان للتحرير المالي آثار ايجابية على النمو الاقتصادي .

وقاما بالدراسة على لشلي إلا أنهما وجدا أن التحرير المالي في الشيلي لم يؤدي إلى زيادة الاستثمارات ولا إلى رفع وتيرة النمو الاقتصادي، فتأثير الوحيد الإيجابي له هو زيادة مستوى الموارد المالية المعبئة، ولكن للأسف لم تستعمل في تمويل الأنشطة الإنتاجية وإنما اقتصر استعمالها على المضاربة في السوق المالي وعلى شراء العقارات⁴.

✓ دراسة Galindo, Micco et

Ordoñez: جاءت أعمال Galindo, Micco et Ordoñez في 2002 حيث أنهم خرجوا بنتائج لدراسات قياسية أن التحرير المالي يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي و ذلك في ثلاثة مراحل و هي كالآتي:

إن التحرير المالي يمس بالدرجة الأولى القطاع المالي الداخلي و هذا نتيجة للمنافسة التي توفرها سياسة التحرير المالي بدخول متعاملين أجنبى وذلك يؤدي الى تطوير النظام المالي و يجعله أكثر فعالية في الاقتصاد الوطني .

وذلك التطور المالي و المنظومة المصرفية يدفع المؤسسات المحلية و

✓ انخفاض الحافز على الادخار وتشجيع الاستهلاك.

✓ انخفاض الاستثمار أقل من مستواه التوازني وتوجيهه نحو مجالات غير منتجة.

✓ دور ضعيف للوساطة المالية في تعبئة الادخار والتخصيص الأمثل للاستثمار.

وعلى العكس من هذا فإن التحرير المالي وهذا بتحرير معدلات الفائدة يسمح بزيادة حجم الادخار المحلي والتخصيص الأمثل للموارد المالية وتوسع الأسواق المالية، وتطوير النظام المالي والمصرفي الأمر الذي ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

- الأعمال الأخرى في التحرير المالي³ بقيت

أعمال ماكينون وشا (1973) والمتعلقة

بالتحرير المالي تأييدا من طرف عدد كبير من

الاقتصاديين، والذين اقتنعوا بأهمية هذه

السياسة في زيادة النمو الاقتصادي، ومن بين

الاقتصاديين المؤيدين لهذا المنهج نذكر كل من

Giovannini1983 Fry1979

,Diery et Yasim1993, Gupta1984,

Demetriades , Ostry et Levy1995

, etLuintel1997

Chai et , ArestisetDemetriades1997

Bandiera et al. , Laurenceson1998

Loayza Schmidt-Hebbel et , 1999

Loayza et , Serven2000

Shankar2000

وكلها أعمال طورت أو صححت نهج

التحرير المالي

✓ دراسة Burkett et dutt 1991:في

الدراسة التي قام بها كل من (Burkett et)

⁴ baptiste venet «les critique de la théorie de la libéralisation financier »université paris IX dauphine2000 p15

³ د. بن بوزيان محمد و شكوري سيدي محمد مداخلة تحت عنوان التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة تلمسان ص 4

التحرير المالي في دول المغرب والمشرق العربي
و الشروط الواجب توفرها لإنجاح هذه السياسة.

دراسة قياسية

- مفهوم التكامل المتزامن:

تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين. فحتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيم توازنها في المدى الطويل. وإن توضيح العلاقة في المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة لكنها متكاملة من نفس الدرجة، وفي هذه الحالة فإن البحث في المدى الطويل لا تخلو من مخاطر الحصول على نتائج مضللة، ففي حالة الاعتماد على معامل الارتباط فإننا نحصل على انحدار زائف (Spurious)، و حتى استعمال طريقة المفاضلة التي تسمح بإعادة الاستقرار لسلاسل الزمنية فإننا نفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل⁶.

. ادن هل يمكن توضيح العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات في الحالة التي تكون فيها المتغيرات متكاملة من الدرجة N؟

قام Granger سنة 1983 بإدخال مفهوم **التكامل المتزامن** وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجهها مشتركا، وقد أثبت كل

من Granger و Engele سنة 1985 أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما تكامل مشترك. وفي سنة 1986 وسع Granger بحثه بتقديم

الشركات الإنتاجية إلى الأمام من خلال توفر وسائل تمويلية جديدة و أكثر فاعلية لتمويل دورات إنتاجها .

و أخيرا إن كل هذه النتائج للتحرير المالي تضاعف معدلات النمو الاقتصادي في البلدان التي تعاني الكبح المالي .

✓ دراسة Prasad, Rogoff, Wei et Kose:

أما Prasad, Rogoff, Wei et Kose الذين حاولوا في عام 2003 من خلال أعمال نظرية و قياسية على آثار التحرير المالي في البلدان النامية و كانت النتائج هذه الدراسة أنه لتحرير حساب رأس المال تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي بعدة طرق مباشرة و أخرى غير مباشرة إلا أنه لوحظ أن الغير المباشرة منها أكثر فعالية من نظيرتها المباشرة⁵.

- الأعمال التي درست حالة الجزائر :

✓ بريش عبد القادر أطروحة دكتوراه اختصاص نقود ومالية" التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية" لسنة 2006 جامعة الجزائر ، حيث طرح الإشكالية التالية : ما هي انعكاسات سياسة التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية في ظل التطورات الاقتصادية والمالية العالمية ، وكيف يمكن للبنوك الجزائرية مواجهة تحديات التحرير المصرفي و العولمة ، وما هي آليات تطوير خدماتها المصرفية و زيادة قدرتها التنافسية؟

✓ نوال بن طاهر أطروحة دكتوراه " شروط نجاح سياسة التحرير المالي في دول المغرب و المشرق العربي لسنة 2005 ، حيث دراسة نتائج سياسة

⁶ عبد القادر عبد القادر عطية " الحديث في الاقتصاد القياسي " 641 ص 2005
الدار الجامعية 2005

⁵ BEN SALHA Oussama Op cité 2006 p52

طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينهما علاقة تكامل مشترك.

وان توضيح العلاقة في المدى الطويل بين متغيرات متكاملة من الدرجة N غير ممكنة إلا اذا كانت تربط بينهما علاقة تكامل متزامن.

- شروط التكامل المتزامن:

نقول بأن المتغيرين X و Y تربط بينهما علاقة تكامل متزامن اذا تحقق الشرطان التاليان:

- الشرط الأساسي للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة من أجل اختبار تحقق هذا الشرط نستعمل اختبار ADF (Augmented Dickey Fuller) للجذور الوحيدة (Unit Root).

- أما الشرط الثاني أن تكون السلاسل البواقي مستقرة بدراسة أقل من درجة تكامل المتغيرات المدروسة

- اختبار التكامل المتزامن:

يتم اختبار التكامل المتزامن عبر مرحلتين وهما:

✓ المرحلة الأولى (اختبار ADF): من أجل اختبار ADF نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية:

$$AIC(p) = \ln \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{2k^2 p}{n}$$

$$SC(p) = \ln \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{k^2 p \ln(n)}{n}$$

مع k هي عدد متغيرات النموذج.

n هي عدد الملاحظات.

p هي عدد التأخرات.

$\sum e$ هي تشكيلة التباينات والتباينات المشتركة لبواقي النموذج بحيث عدد التأخرات p الذي نأخذه بعين الاعتبار هو الذي يعطي لنا أقل قيمة ل (AIC) و (SC) .

اختبار ADF يقوم على الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية العدمية: $H_0: \phi_j = 1$

- الفرضية البديلة: $H_1: |\phi_j| < 1$

قبول الفرضية العدمية H_0 يعبر عن وجود جذور وحدة وعدم استقرار السلاسل الزمنية وباستبدال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير ϕ_j في النماذج الثلاثة السابقة نحصل على $t\phi_j$ أكبر من إحصائية $Student$ الجدولية فإننا نقبل الفرضية العدمية أي عدم استقرار السلاسل الزمنية.

✓ المرحلة الثانية (تقدير العلاقة في المدى

(الطويل): من أجل تقدير العلاقة في المدى الطويل يتم الاعتماد على اختبار $Johansen$ ، فقد قام $Johansen$ سنة 1988 بإجراء اختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة من المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة معتمداً على الأشعة $propres$ المرتبطة بالقيم $propres$ الأكبر للمصفوفة A ، حيث يعتمد هذا الاختيار على حساب عدد أشعة التكامل المتزامن والمسماة برتبة المصفوفة التكامل المتزامن، ويعتمد على تقدير النموذج التالي⁷:

$$p + D_t Dy_{t-1} + D_2 Dy_{t-2} + D_{P-1} Dy_{t-P-1} + \varepsilon_t$$

⁷ غربي ناصر صلاح الدين بن عاتق عمر مرجع سابق ص 64.

بحيث P عدد التأخرات في النموذج

رتبة المصفوفة تساوي الصفر H_0 : $r=0$ مقابل $r>0$

في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 أي أن λ_{trqce} أكبر من قيم الحرجة نمو إلى الاختبار الذي يليه.

من أجل $P=1$ يصبح النموذج

$$Dy_t = A_0 + A_0 Dy_{t-1} + \varepsilon_t$$

كالتالي

إذا كانت كل عناصر المصفوفة A معدومة فإن رتبة المصفوفة $r=0$ فلا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كان $r=K$ فهذا يعني أن كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن استعمال طريقة التكامل المتزامن في هذه الحالة، أما إذا كانت رتبة المصفوفة $r>1$ فإن $k-1$ فإنه يوجد علاقة متزامن بين المتغيرات ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الأخطاء ELM.

رتبة المصفوفة A تحديد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات ويتم إحصائيا حساب قيمة:

$$\lambda_{trace} = n \sum_{I=1}^k L_n (1 - \lambda_t)$$

n : عدد الملاحظات، r : رتبة المصفوفة، K : عدد:

المتغيرات، λ_{trqce} : القيم Propres للمصفوفة A

و هذه الإحصائية تتبع توزيع احتمالي x واختبار Johansen يعتمد على اختبار الفرضيات التالية:

جدول 4: تطور المؤشرات النقدية والناتج الداخلي الخام (Pib) في الجزائر خلال فترة الإصلاح المالية (1986-2012)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
PiB	296.55	312.76	347.71	422.04	554.38	862.13	1074.70	1189.72	1487.40	2005.00	2570.03
(QM / PIB)	17.82	23.01	25.00	27.5	24.89	18.01	14.14	16.71	16.65	13.98	12.68
(M2 / PIB)	76.55	82.45	84.25	73.01	61.92	48.10	50.66	49.10	45.44	36.9	33.00
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
PiE	2780.17	2830.49	3238.20	4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	6127.45	7498.63	8460.50	9177.95

20.81	21.85	23.49	26.68	33.34	32.76	28.52	14.98	17.86	16.75	14.74	(QM / PIB)
61.18	54.06	50.60	56.89	60.20	60.10	53.01	37.82	42.20	42.38	36.08	(M2 / PIB)
						2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
						1,6124	14481	12034	10034	11043	PiE
						31.66	28.55	26.13	14.18	20.30	(QM / PIB)
						59.93	61.42	62.69	66.96	58.82	(M2 / PIB)

المصدر: من اعدادا الباحث البنك المركزي الجزائري /الوحدة :الناتج الداخلي الخام :مليار دينار جزائري المؤشرات النقدية والمالية %

PiB : الناتج الداخل الخام

(QM / PIB) :. إجمالي أشباه النقود إلى إجمالي

الناتج الداخلي الخام

(M2 / PIB) :إجمالي الكتلة النقدية (M2) إلى

إجمالي الناتج الداخلي الخام

من خلال الجدول نلاحظ مرحلتين زمنيتين من حيث النتائج المحققة فيما يخص الدخل المحلي الخام وكذلك أشباه النقود على الدخل المحلي الاجمالي و إجمالي الكتلة النقدية عل الدخل المحلي الخام

فالمرحلة الممتدة من 1986 الى 1990 عرفة تطورا في الدخل المحلي الخام حيث قدر سنة 1986 ب 296.55 مليار دينار جزائري و بدأ في تصاعد تدريجي حيث بلغ سنة 1990 554.38 مليار دينار جزائري و هذا التطور مس معدلات النمو كذلك (M2 / PIB) و (QM / PIB) و ذلك راجع الى الصلاحيات المحققة في هذه الفترة بعد عملية التحرير و تخفيض مستوى معدلات الفائدة و معدلات اعادة الخصم حيث دفع بالقطاع الخاص الى الأمام .

أما المرحلة ما بعد 1990 فعرفة بداية متدببة تفسير الناتج السلبية ما بين 1990 الى 1996 حيث أنه رغم تطور الملحوظ في PIB الا (M2 / PIB) 28,92 % وحتى فيما يخص (QM / PIB) كذلك تراجع نسبة 12.18 % فهي راجعة الى أعباء المرحلة الانتقالية و فترة الاصلاحات المالية بسبب انخفاض الاستثمارات الجديدة وإجراء تسريح العمال، لأن المؤسسات العمومية رغم كل الإصلاحات لم تتمكن من ضمان الانتقال إلى اقتصاد السوق، لصعوبة الحصول على القروض من البنوك الى أن استقرت الأوضاع بعد سنة 1996 وتحقيق أرقام قياسية في معدلات النمو وكذا الدخل المحلي الخام

III-5اختبار التكامل المتزامن: يمر هذا الاختبار بمرحلتين:

III-5-1 المرحلة الأولى (اختبار ADF): من أجل

إجراء اختبار (ADF) لاستقرار السلاسل الزمنية نستعمل طريقة المربعات الصغرى (MCO) لتقدير النماذج التالية:بالنسبة لناتج الداخلي الخام: PiB

$$\sum_{j=2}^P \phi_j \Delta PiB_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1) \quad \Delta PiB = PPIB_{t-1} -$$

$$\sum_{j=2}^P \phi_j \Delta PiB_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2) \quad \Delta PiB = PPIB_{t-1} -$$

$$\sum_{j=2}^P \phi_j \Delta PiB_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3) \quad \Delta PiB = PPIB_{t-1} -$$

بالنسبة لحجم قبلة أشباه النقود إلى إجمالي الناتج الخام : (QM / PIB)

$$\Delta(QM / PIB) = P(QM / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta(QM / PIB)_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta(QM / PIB) = P(QM / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta(QM / PIB)_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta(QM / PIB) = P(QM / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta(QM / PIB)_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

بالنسبة لحجم الكتلة النقدية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام : (M2 / PIB)

$$\Delta(M2 / PIB) = P(M2 / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta(M2 / PIB)_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta(M2 / PIB) = P(M2 / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta(M2 / PIB)_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta(M2 / PIB) = P(M2 / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta(M2 / PIB)_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

$\Delta (QM / PIB)$: هو التفاضل الأول لمؤشر الخاص بالكتلة النقدية QM إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام.

$\Delta (M2 / PIB)$: هو التفاضل الأول لمؤشر الخاص بالكتلة النقدية M2 إلى الناتج الداخلي الخام.

P : هو عدد التأخرات لكل سلسلة زمنية

جدول 5 اختبار ADF

القيم الحرجة 10%	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 1%	$t\phi_j$	عدد التأخرات P	المتغيرات
-1.60	-1.95	-2.67	-0.788	0	(M2 / PIB)
-1.6	-1.96	-2.69	3.85	2	PiB
-1.60	-1.95	-2.67	-0.317	0	(QM / PIB)

نلاحظ من الجدول أن قيمة $t\phi_j$ لكل من المتغيرات PiB ، (QM / PIB) ، $(M2 / PIB)$ أكبر من القيم الحرجة عن مستوى معنوية 1%، 5%، 10% الجدول 6: اختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات

المتغيرات	عدد التأخرات P	$t\phi_j$	القيم الحرجة 1% القيم الحرجة 5% القيم الحرجة 10%
$(M2 / PIB)$	0	-5.796	-2.68 -1.95 -1.60
PiB	2	-3.56	-4.53 -3.67 -3.27
(QM / PIB)	0	-3.56	-2.68 -1.95 -1.60

حسب هذه المعادلة نلاحظ أن كل من معاملين $(M2 / PIB)$ و (QM / PIB) يختلف جوهريا عن الصفر لأن t المحسوبة أكبر من t الجدولية، أما بالنسبة للثابت فهو لا يختلف جوهريا عن الصفر لأن t المحسوبة الخاصة بالثابت أصغر من t الجدولية. نمر إلى تقدير العلاقة بدون ثابت في المدى الطويل.

$$PIB = -61.72(M2 / PIB) + 305.798(QM / PIB) + \varepsilon$$

ادن كلا المعاملين يختلفان جوهريا عن الصفر t المحسوبة أكبر من t الجدولية.

عند دراسة استقرارية البواقي وجدنا النتائج التالية وهذا باختبار ADF

$$t^* = 2.41 \quad t^* = 2.36 \quad T^* = 1.45$$

جدول 7 اختبار استقرارية البواقي

المتغير	$t\phi_j$	القيم الحرجة 1% القيم الحرجة 5% القيم الحرجة 10%
	-1.86	-3.77 -3.19 -2.79

نلاحظ من الجدول أن قيمة $t\phi_j$ لكل من المتغيرات PiB ، (QM / PIB) ، $(M2 / PIB)$ أصغر من القيم الحرجة عن مستوى معنوية 1%، 5%، 10% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الخاصة بالجزائر مستقرة من الدرجة الأولى ونستنتج أن الشرط الأول الأساسي للتكامل المتزامن قد تحقق وبهذا ننتقل إلى المرحلة الثانية.

2 المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى الطويل:

$$PIB = -9176(M2 / PIB) + 23338(QM / PIB) + 339091 + \varepsilon$$

تحسين معدلات النمو الاقتصادي ولم يكن راجع لسياسة النقدية كما كان متوقعا .

مراجع باللغة العربية :

الكتب

1. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003

بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004

2.

3. رونالد ماكينون " النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد" المكتب المصري الحديث 1996

4. شاكور القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2000،

5. شذا جمال خطيب العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال دار النشر مجدلاوي 2008

6. صالح مفتاح صالح مفتاح النقود و السياسة النقدية دار الفجر للنشر و التوزيع 2005

7. عاطف وليم أندراوس" السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية" مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2005

8. عبد القادر عطية " الحديث في الاقتصاد القياسي" الدار الجامعية 2005

9. مدحت مصطفى و سهير عبد القادر، النماذج الرياضية و التنمية الاقتصادية مصر :مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، سنة 1999

الرسائل والأطروحات

نلاحظ من الجدول أن قيمة $t\phi_j$ لبواقي اكبر من القيم الحرجة عن مستوى معنوية 1%، 5%، 10% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود جذور وحيدة وبالتالي فإن السلاسل الزمنية غير مستقرة و هذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرات لان الشرط الثاني في التكامل المتزامن غير محقق

و هذا يعني ان التحسن الحاصل في المؤشرات النقدية لم ينعكس على النمو الاقتصادي .

أو بمعنى آخر فان التحسن الحاصل في معدل النمو الاقتصادي لا يمكن مراده إلى مؤشرات النقدية، و إنما لمتغيرات أخرى كتحسن أسعار المحروقات، بهذا نكون قد أكدنا صحة الفرضية الموضوعية في بداية الدراسة.

الخاتمة :

من خلال القيام بتحليل المؤشرات و المتغيرات النقدية والاقتصادية المسجلة خلال فترة الدراسة و المتمثلة بين 1986-2012 لمسنا حصول بعض التحسن في معدلات النمو الاقتصادي و ذلك تزامن مع الاصلاحات التي لمست السياسة النقدية في الجزائر .و لكن بعد اختبار العلاقات القائمة بينها باستعمال طريقة التكامل المتزامن، وجدنا انه لا توجد علاقة بين المؤشرات النقدية ($M2/PIB$, QM/PIB) و الناتج الداخلي الخام PIB ، أي أن السياسة النقدية المنتهجة من طرف الجزائر في اطار سياسة التحرير المالي ، لم تؤدي إلى رفع وتيرة النمو الاقتصادي وانما تفسير النتائج الجيدة لمعدلات النمو الاقتصادي راجعة الى أن الفترة التي تحسن فيه النمو الاقتصادي تزامن مع ارتفاع أسعار البترول في السوق العلمية وبالتالي ارتفعت عائدات البترول بالنسبة للجزائر وبما أنها تمثل 98% من الناتج المحلي الخام حسن أدى الى

2. بن بوزيان محمد & شكوري سيدي محمد
مداخلة تحت عنوان التحرير المالي وأثره على
النمو الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم
التسيير والعلوم التجارية جامعة تلمسان

المجلات و الجرائد

1. ريتشي غويال و راندا ساب التطور النالي في
منطقة الشرق الأوسط و الشمال افريقيا مجلة
الصندوق النقد الدولي 2003
2. نشر منطوق القرار المذكور في يومية الخبر،
العدد 3923، الصادر بتاريخ 2003/11/01

القوانين و المراسيم و التعليمات

1. الأمر رقم 71-47 المتضمن تنظيم مؤسسات
القرض، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادر
بتاريخ 1971/07/06.
2. المادة 43 من قانون النقد و القرض 10-90 لـ
1990/04/14.
3. المادة 46 من قانون النقد و القرض 10-90 لـ
1990/04/14.
4. المادة 11 من قانون 10-90.
5. النظام رقم 01-04 المؤرخ في 2004/03/04
المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات
المالية العاملة في الجزائر يلغي النظام رقم
01-90 المؤرخ في 1990/07/04
6. قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر
في 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد
16
7. قانون رقم 01-88 الصادر في 12 جانفي
1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات
العمومية. الجريدة الرسمية

المراجع باللغة الأجنبية

1. بريس عبد القادر التحرير المصرفي و
متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة
القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية أطروحة
لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
السنة الجامعية 2005-2006
2. بلاغ سامية، دراسة الرقابة على الائتمان
المصرفي في الجزائر خلال الفترة 90-
2000، رسالة ماجستير علوم التسيير فرع
مالية، المدرسة العليا للتجارة، السنة الجامعية
2002-2003
3. جمعون نوال مذكرة نيل شهادة الماجستير في
علوم التسيير تحت عنوان دور التمويل
المصرفي في التنمية الاقتصادية سنة 2005
4. رفيق نازاري مقدمة لنيل شهادة الماجستير في
العلوم الاقتصادية تحت عنوان الاستثمار
الأجنبي و النمو الاقتصادي جامعة الحاج
لخضر – باتنة 2008-
5. عبد الحكيم سعيح رسالة نيل شهادة الماجستير
في العلوم الاقتصادية فرع : إقتصاد قياسي
النتائج الوطني و النمو الاقتصادي دراسة
قياسية لحالة الجزائر 1974-1999
6. غربي ناصر صلاح الدين " سياسة التحرير
المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة
الجزائر وتونس " رسالة ماجستير نقود مالية
وبنوك جامعة تلمسان سنة 2007

البحوث و المقالات المنشورة

1. بلعزوز بن علي & كتوش عاشور، دراسة
لتقييم إنعكاس الإصلاحات الاقتصادية على
السياسات النقدية، الملتقى الدولي حول
السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع و
الآفاق، جامعة تلمسان، أيام: 29-
2004/10/30

: validations empiriques en données de panel Mémoire en vue de l'obtention du Diplôme de MastèreE c o n o m i e & F i n a n c e I n t e r n a t i o n a l e s Octobre 2006

4. Derder Nacera, Le rôle du système bancaire algérien dans le financement de l'économie, Thèse de magister, option finance, L'école supérieure de commerce, 1999-2000
5. Guy Longueville Libéralisation financière et croissance économique dans les pays du Sud de la Méditerranée colloque euro-méditerranéen 10 mai 2005
6. Hassine souheil « effets de libéralisation du système financière tunisien sur l'évolution des risque des banque » université Laval québec.canda.2000
7. REVUE (mutation), N°33, Septembre 2000
8. Venet .B u «les critique de la théorie de la libéralisation financier »université paris IX dauphine2000

5- Internet

1. www.bank-of-algeria.dz
2. www.ons.dz

Les Ouvrages

1. Abdelkrim Sadeg, le système bancaire algérien – la nouvelle réglementation -, sans maison d'édition
2. Benhalima Ammour, le système bancaire Algérien , ed: Dahleb, Alger, 1996.
3. Benissad Med El Hocine, économie du développement en Algérie, édition mise à jour, OPU, Alger, 1991
4. J.JRosa et dietsh « la répression financière » Paris Bonnel édition 1982
5. Mourad Goumiri , L'offre de monnaie en Algérie, Edi ENAG, Alger, 1993
6. Régis Borbonnais « Econométrie » 4eme édition DUNOD

Thèses et Mémoires et Revues et Articles et rapports

1. Amaira Bouzid «libéralisation financière et croissance économique » papier présenté aux 20^{èmes} journées internationales d'économie monétaire et financière Birmingham 5 et 6 juin 2003
2. Baptiste venet «les critique de la théorie de la libéralisation financier »université paris IX dauphine2000
3. BEN SALHA Oussama Libéralisation financière, crises bancaires et croissance économique